كان المعنى مفهومًا **تنبيه** قال ابن هشام انما اشترط الدليل فيما اذا
كان المحذوف الجملة باسرها او احد ركنيها او يفيد معنى فيها هي مبنية
عليه نحو تالله تفتؤ اما الفضلة فلا يشترط لحذفها وجدان دليل ويشترط ان لا
يكون في حذفها ضرر معنوي او صناعي قال ويشترط في الدليل اللفظي
ان يكون طبق المحذوف ورد قول الفرا في ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين ان التقدير بلى ليحسبنا قادرين لان الحسبان المذكور بمعنى
الظن والمقدر بمعنى العلم لان التردد في الاعادة كفر فلا يكون مامورا به
قال والصواب فيها قول سيبويه ان قادرين حال اي بلى نجمعها قادرين
لان فعل الجمع اقرب من فعل الحسبان ولان بلى لايجاب النفي وهو فيها فعل
الجمع **الشرط الثاني** ان لا يكون المحذوف كالجزء ومن ثم لم يحذف الفاعل
ولا نائبه ولا اسم كان واخواتها قال ابن هشام واما قول ابن عطيه
في بئس مثل القوم ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان اراد تفسير الاعراب
وان الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود وان اراد تفسير المعنى وان في بئس
ضمير المثل مستترا فسهل **الثالث** ان لا يكون مؤكدا لان الحذف مناف
للتاكيد اذ الحذف مبني على الاختصار والتاكيد مبني على الطول ومن ثم
رد الفارسي على الزجاج في قوله ان هذان لساحران ان التقدير ان هذان
لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان واما حذف الشي
لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف لدليل كالثابت **الرابع**
ان لا يودي حذفه الى اختصار المختصر ومن ثم لم يحذف اسم الفعل لانه
اختصار للفعل **الخامس** ان لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار
والناصب للفعل والجازم الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال
تلك العوامل **السادس** ان لا يكون عوضا عن شي ومن ثم قال ابن مالك
ان حرف النداء ليس عوضا من ادعوا لاجازة العرب حذفه ولهذا ايضا
لم يحذف التاء من اقامة واستقامة واما واقام الصلوة فلا يقاس عليه ولا خبر
كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها **السابع** ان لا يودي حذفه

الى نقضه

الى نقضه العامل القوي ومن ثم لم تقس على قراءة وكل وعد الله الحسنى
فائدة اعتبر الاخفش في الحذف التدريج حيث امكن ولهذا قال في قوله
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ان الاصل لا تجزي فيه فحذف حرف
الجر فصار تجزيه ثم حذف الضمير فصار تجزي وهذه ملاطفة في الصناعة
ومذهب سيبويه انهما حذفا معا قال ابن جني وقول الاخفش
اوفق في النفس وانس من ان يحذف الحرفان معا في وقت واحد **قاعدة**
الاصل ان يقدر الشي في مكانه الاصلي لئلا يخالف الاصل من وجهين
الحذف ووضع الشي في غير محله فيقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما
عليه وجوز البيانيون تقديره موخرا عنه لافادة الاختصاص كما
قاله النحاة اذا امتنع منه مانع نحو واما ثمود فهديناهم اذ لا يلي اما فعل
قاعدة ينبغي تقليل المقدر مهما امكن لتقل مخالفة الاصل ومن ثم ضعف
قول الفارسي في واللائي لم يحضن ان التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى
ان يقدر كذلك قال الشيخ عز الدين ولا يقدر من المحذوفات الا
اشدها موافقة للغرض وافصحها لان العرب لا يقدرون الا ما لو لفظوا به
لكان احسن وانسب لذلك الكلام كما يفعلون ذلك في الملفوظ به نحو جعل
الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس قدر ابو علي جعل الله نصب الكعبة
وقدر غيره حرمة الكعبة وهو اولى لان تقدير الحرمة في الهدي والقلائد
والشهر الحرام لا شك في فصاحته وتقدير النصب فيها بعيد من الفصاحة
قال ومهما تردد المحذوف بين الحسن والاحسن وجب تقدير الاحسن لان
الله وصف كتابه بانه احسن الحديث فليكن محذوفه احسن المحذوفات
كما ان ملفوظه احسن الملفوظات قال ومتى تردد بين ان يكون مجملا او مبينا
فتقدير المبين احسن نحو وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرث لك ان تقدر في
امر الحرث وفي تضمين الحرث وهو اولى لتعينه والامر مجمل لتردده بين انواع
قاعدة اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا
والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون